المسؤولية البيئية والاجتماعية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وآثارها على القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية –دراسة قياسية على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية–

La responsabilité environnementale et sociale en tant qu'instrument du développement durable et ses conséquences sur la compétitivité des exportations des pays en développement - Etude standard sur un échantillon d'entreprises industrielles algériennes -

معمر غداوية[1,*]، فريحة سلمان[2]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

[2] جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2020/03/20 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2020/04/10 ؛ **تاريخ القبول** : 2020/04/15

ملخص : سعت الجزائر كغيرها من دول العالم إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة لما له من مزايا عديدة، إذ يعتبر هذا المفهوم الجديد السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال في المستقبل . ولتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة يجب العمل على إحداث التكامل والتناسق بين المسؤولية البيئية للمؤسسة ومسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع مع توفير بيئة وظروف ملائمة لنجاحهما وهذا من أجل تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات هذه الدول. وللتعرف أكثر على الآثار التي قد تنجم ع ن المسؤولية البيئية والاجتماعية، قمنا بدراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية.

الكلمات المفتاح : التنمية المستدامة ؛ القدرة التنافسية ؛ الصادرات الصناعية ؛ المسؤولية البيئية والاجتماعية ؛ المؤسسات الصناعية الجزائرية.

تصنيف JEL : Q01 ؛ F18 ؛ L00

Résumé: A l'instar des pays du monde, l'Algérie, a adopté le concept du « Développement Durable » pour bénéficier de ses nombreux avantages. Sur le plan chronologique, le concept est récent et est le seul moyen qui peut réaliser une bonne qualité de vie pour les générations actuelles et futures. Afin d'instaurer une stratégie de développement durable, il est nécessaire d'intégrer et d'harmoniser les différentes dimensions de la responsabilité sociale et environnementale, tout en offrant un environnement et des conditions propices à son succès. Il a pour objectif de renforcer la compétitivité des économies de ces pays. Et dans cet article, nous avons mené une étude sur un échantillon d'entreprises industrielles algériennes.

Mots-clés : Développement Durable ; Compétitivité ; Exportations Industrielles ; Responsabilité environnementale et sociale ; Entreprises Industrielles Algériennes.

Jel Classification Codes : Q01 ; F18 ; L00

* Corresponding author, e-mail: redaouimr@yahoo.fr

I– تمهيد

تعتبر التنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، يتعامل مع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وإجراءات المحافظة على البيئة والمجتمع على أنها عمليات مكمّلة لبعضها البعض وليست متناقضة، فبالرغم من تزايد الإدراك لهذه العلاقة الوثيقة وضرورة الربط بين مختلف أبعاد التنمية المستدامة إلا أن الالتزام بها وخصوصا لدى الدول النامية لا تزال في نقطة البداية، وهذا ما كان عائقا أمام تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات هذه الدول.

حيث أن الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة يتطلب دمج مفهوم الصناعة الخضراء في السياسات التصنيعية للدول، وهنا ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية، الذي ترسخ في أول ظهور له في الدول الصناعية الكبرى التي تحتضن كبريات المؤسسات الصناعية العملاقة، إذ تسارعت العديد من المؤسسات إلى تبني هذا التوجه بغرض توفير منافع للمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. وما يجدر الإشارة إليه هنا أن العلاقة بين المسؤولية البيئية للمؤسسة والقدرة التنافسية هي علاقة معقدة، فبعض الخبراء يرون في الامتثال للمستلزمات البيئية عبئا إضافيا يزيد تكاليف الإنتاج ويضرّ بالقدرة التنافسية للمؤسسات. ويصر البعض الآخر على أن المعايير البيئية هي آلية مفيدة لتحسين القدرة التنافسية والحد من التأثيرات السلبية على البيئة لأن المجتمع برمته يدفع ثمن التدهور البيئي.

وفي هذا المجال بذلت المؤسسات الصناعية الجزائرية مجهودات معتبرة لتحسين قدرتها التنافسية، من خلال تقليص الممارسات التي تكون لها أثار سلبية على البيئة والمجتمع، وذلك في إطار السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن هذه المجهودات لا تزال تواجهها العديد من العوائق.

1.I– الإشكالية وفرضيات الدراسة

من خلال ماسبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: **إلى أي مدى يمكن لالتزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالمسؤولية البيئية والاجتماعية في تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة أن يؤثر على القدرة التنافسية لصادراتها ؟**

ومن أجل الاجابة على التساؤلات الخاصة بمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:

- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المؤسسة اتجاه البيئة في تحقيق القدرة التنافسية لصادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المؤسسة اتجاه المجتمع في تحقيق القدرة التنافسية لصادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المؤسسة اتجاه العمال في تحقيق القدرة التنافسية لصادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2.I– منهجية البحث وأهدافه

تم إتباع مزيج من المناهج في هذه الدراسة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال وصف جوانب الموضوع المختلفة والمتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، وكذا التنافسية الدولية، وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية استخدمنا أدوات الاحصاء القياسي، وذلك لتحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية والمسؤولية البيئية والاجتماعية، ليتم الاستعانة ببرنامج SPSS من أجل تقدير وحساب معاملات نموذج الدراسة وقيم اختبارات معنويتها.

نهدف من خلال هذه الدراسة الى:

- ✓ إبراز العلاقة الموجودة بين التنمية المستدامة، بالاعتماد على المسؤولية البيئية والاجتماعية، والقدرة التنافسية للصادرات الجزائرية؛
- ✓ تبيان كيفية التوفيق بين متطلبات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة بما يعرف بالتنمية المستدامة، مع إبراز مدى تأثير المسؤولية البيئية والاجتماعية على تنافسية صادرات الدول النامية؛

✓ إثراء المكتبة الجامعية ببحث حول التنمية المستدامة والتنافسية يكون دعما لمن يريد تعميق البحث في هذا المجال.

II- الإطار النظري للدراسة

II.1- مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

II.1.1 – مفهوم التنمية المستدامة:

عرّف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) الذي انعقد في ريو ديجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية"[1].

وقد عرّف قاموس ويبستير (Webster Dictionary) التنمية المستدامة على أنّها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها".

كما يشير البعض في هذا النطاق إلى أنها عملية تغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، والتغييرات والتطورات التقنية والمؤسساتية بتناسق وتكامل وتعزيز وتدعيم الامكانيات الحالية والمستقبلية بهدف تلبية الحاجات البشرية [2]. أو هي إجراء يتناغم فيه استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار وتغيير المؤسسات، تعزز من خلالها إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الانسان وتطلعاته[3].

وفي تعريف آخر يمثل محاولة الربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، نجد أن التنمية المستدامة تم تعريفها على أنها: "الحد من التعارض الذي يؤدّي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين البيئة والاقتصاد" [4]. هذا ما توافق مع تعريف وليم روكلزهاوس (W.Ruckelshaus) مدير إدارة البيئة الأمريكية الذي عرفها بأنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتان[5].

وحسب المفكر الاقتصادي دافيد بيرس وزملاءه (D. Pearce and his colleagues, 1987)، يعرفها بأنها "التنمية الاقتصادية المستدامة التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت". أما حسب إدوارد باربيير (Edward B. Barbier, 1989)، فهو يرى أن "التنمية الاقتصادية المستدامة ... تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: البيئي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيّف ديناميكية للبدائل"[6]. وقد عرّفها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 على أنّها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع[7].

II.1.2 – أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتوياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛

✓ احترام البيئة الطبيعية؛

✓ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة والحفاظ عليها [8]، من أجل إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة[9]؛

✓ تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شأنها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم استنزافها[10]؛

✓ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛

✓ إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع ،كما أنها تساهم في إحداث تغيّرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة[11]؛

تحقيق نمو اقتصادي مستدام حيث أن ذلك يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة[12].

II.1.3– أبعاد التنمية المستدامة:

أ– البعد الاقتصادي: يستند هذا البعد أساسا إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن تزامنا مع إرادة استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ورشيدة تحافظ على توازن البيئة واستمراريتها[13].

ب– البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على أن الانسان هو محورها الأساسي وجوهرها، باعتباره وسيلة وهدف في آن واحد. ومن ضمن المقومات التي يقوم عليها هذا البعد نجد كل من تثبيت النمو الديمغرافي؛ أهمية توزيع السكان؛ التنمية البشرية؛ الصحة والتعليم؛ أهمية دور المرأة؛ والمشاركة الشعبية[14].

ج– البعد البيئي: إن البعد البيئي للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب بها التعامل مع المتغيرات الايكولوجية إذ أن تحقيق التنمية المستدامة يرتكز على الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي[15].

كما لا يمكن إهمال البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة الذي بدأ يأخذ نصيبه من الاهتمام من قبل الدارسين والمتخصصين، والذي يعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ [16]، بحيث يتجسد في الاستغناء على الطاقات المضرة للبيئة والغير متجددة مثل المحروقات، والاعتماد على الطاقات البديلة والصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية بغية التقليل من الانبعاثات الغازية، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[17].

II.2– المسؤولية البيئية، المعايير والاشتراطات البيئية

II.1.2– المسؤولية البيئية والمفاهيم المرتبطة بها:

يمكن تعريف المسؤولية البيئية للشركات على أنها عملية تغطية الآثار البيئية لعمليات الإنتاج للشركات كتخفيض عملية تلف المنتجات والإنبعاثات الغازية، وتقليص الممارسات التي تكون لها أثار سلبية مستقبلا على البيئة،كما تتمثل المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة. حيث توجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئية نظرا لتعدد الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي للفرد، والمجتمع على حد سواء، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة، إلا أن هنالك محاولات لدراسة هذا النوع من السلوك البيئي للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك.

أما الاشتراطات أو المعايير البيئية تعرف عموما: "تلك الشروط التي يجب توفرها في المنتجات، وكل ماتعلق بانتاجها، من المواد المكوّنة لها أو أساليب إنتاجها، أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المقاييس المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الانتاجية، وكيفية التعامل معها"[18].

ولقد عرفتها منظمة الإسكوا، على أنها المعايير التي لها آثار على إدارة البيئة الطبيعية والبيئة التي وضعها الإنسان كما لها آثار مرتبطة بحماية صحة وسلامة البشر والحيوانات والنباتات، كما رأت منظمة الإسكوا أن المعايير البيئية هي عبارة عن أداة تستعملها الحكومات في إدارة الإنتاج والاستهلاك المحلي[19].

II.2.2– المسؤولية البيئية والمؤسسة الصناعية:

يمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة الصناعية، في ما يلي:

- ✓ تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية؛
- ✓ زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث؛
- ✓ البحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة والمحيط؛
- ✓ البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل؛

- ✓ تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات.

II.3.2- عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية:

ويمكن تفصيل هذه العناصر من خلال مايلي[20]:

أ- التعهدات البيئية :وتكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت مايلي:

- ✓ تبني رؤية مؤسسية شاملة بهدف دعم حماية البيئية مع تبني مبادئ التدابير الوقائية ؛
- ✓ اتخاذ حماية البيئة والمحافظة عليها كإستراتيجية ذات أولوية؛
- ✓ العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛
- ✓ معرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية و/أو اجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها.

ب- إدارة الموارد والطاقة: وفي هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية:

- ✓ استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة وإنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة؛
- ✓ اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛
- ✓ إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو، ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

ج- المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح: تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا حققت ما يلي:

- ✓ الالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية؛
- ✓ قبول محاسبة المنظمات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتها البيئية الماضية، الحاضرة والمستقبلية مع الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقي؛
- ✓ تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية[21].

II.3- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، أهميتها وأبعادها

II.3.1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تعرّف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسات اتجاه المجتمع وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التوقعات الطويلة المدى والمجسدة بصور عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام بالعاملين وبالبيئة بشرط أن يكون هذا التوجه إراديا ومتجاوزا للالتزامات المنصوص عليها قانونيا [22].

كما عرفتها الغرفة التجارية الدولية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوّع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية[23].

كما اعتبرتها المنظمة الدولية للتقييس على أنها نشاطات للمؤسسة لتحمّل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، وترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين والأدوات الحكومية بالإضافة لأنشطتها اليومية [24]. وعرّفها الاتحاد الأوروبي على أنها مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه باعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، إذ لا يستلزم سن قوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها المؤسسات للقيام بمسؤوليتها اتجاه المجتمع[25].

وما يمكن استنتاجه في الأخير، أن تحقيق الاستدامة الاجتماعية يعني تحقيق العدالة في توزيع ثروة أفراد المجتمع وتوفير الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة من المجتمع، وإتاحة المشاركة السياسية، والقضاء على جميع الفوارق بين سكان الأرياف والمدن، بالاضافة إلى تحدي الزيادة الديمغرافية السريعة وغير المتوازنة[26]، مع سعي المؤسسات إلى تحمّل المسؤولية الاجتماعية اتجاه عمالها وزبائنها والمجتمع ككل.

II.3.2- أهمية المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد سواء ويظهر ذلك فيما يلي:

أ– بالنسبة للمنظمة: إن تحقيق المنظمة للمسؤولية الاجتماعية يعمل على تحسين صورتها في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لها خصوصا لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع.

ب– بالنسبة للمجتمع: يساهم التزام المنظمة بمسؤوليتها الاجتماعية في زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص.

ج– بالنسبة للدولة: يؤدي تحقيق المسؤولية الاجتماعية إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل استمرارها في أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية بمستوى عال من الجودة.

II.3.3– أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية

أ– أبعاد المسؤولية الاجتماعية: وهي موضحة بشكل تسلسلي كما يلي[27]:

- ✓ المسؤولية الخيرية: التصرف كمواطن صالح يساهم في تعزيز الموارد في المجتمع وتحسين نوعية الحياة؛
- ✓ المسؤولية الأخلاقية: مراعاة المنظمة للجانب الأخلاقي في قراراتها مما يؤدي إلى أن تعمل ما هو صحيح وحق وعادل، وتتجنب الأضرار بالفئات المختلفة؛
- ✓ المسؤولية القانونية: إطاعة القانون والذي يعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع، وهو ما يمثل قواعد العمل الأساسية؛
- ✓ المسؤولية الاقتصادية: تحقيق المنظمة عائدا وهذا يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى.

ب– عناصر المسؤولية الاجتماعية: تتكون المسؤولية الاجتماعية من عناصر مترابطة ينمي كل منها الآخر ويدعمه ويقويه ويتكامل معه وهذه العناصر هي[28]:

- ✓ الاهتمام: ويتضمن الارتباط العاطفي بالجماعة وحرص الفرد على سلامتها وتحقيق أهدافها؛
- ✓ الفهم: ويعني إدراك الفرد للظروف المحيطة بالجماعة، ماضيها وحاضرها وقيمها واتجاهاتها، والأدوار المختلفة فيها. كما يقتضي تقدير المصلحة العامة والدفاع عن الوطن؛
- ✓ المشاركة: تظهر المشاركة قدر الفرد وقدرته على القيام بواجباته وتحمل مسؤولياته بضمير حي، وإرادة ثابتة، والمقصود هنا مشاركة الفرد في اعمال تساعد في تحقيق الهدف الاجتماعي.

II.4– القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية

II.4.1– تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة

لقد أدى تزايد حدّة المنافسة في ظل اقتصاد مفتوح، إلى ضرورة أن تعمل المؤسسة جاهدة لمواجهة حدتها المتزايدة، عن طريق البحث المستمر عن أدوات وأساليب ذات فعالية وكفاءة تسمح لها بتعزيز تنافسها لذا أصبحت التنافسية التحدي الرئيسي الذي تواجهه المؤسسات المعاصرة في ظل بيئة ديناميكية يصعب السيطرة على متغيراتها[29].

فتنافسية المؤسسة هي "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار، وتسعى المؤسسات ورجال الأعمال إلى تحسين المراكز التنافسية نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية[30]. كما تعرّف التنافسية على مستوى المؤسسة في بريطانيا على أنّها "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"[31].

ومن هذا التعريف نجد أن المؤسسات تتنافس حول ثلاثة عناصر هي السعر، الجودة، التجديد والابتكار [32]، مما يتطلب ضرورة التعرّف على المنافسين وتحليل موقفهم التنافسي واستراتجياتهم التنافسية لتتمكن المؤسسة من تحديد الإستراتجية التي ستتبعها، وذلك من خلال العناصر التالية:

أ– خفض التكلفة: وهي مدى قدرة المؤسسة أو وحدة الأعمال على تصميم وإنتاج وتسويق المنتج بأقل تكلفة مقارنة مع تكاليف المؤسسة المنافسة لها[33].

ب- تمييز المنتج: وهي قدرة المؤسسة على توفير منتج متميز وفريد له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك، من جودة عالية، خصائص فريدة، توفر خدمات ما بعد البيع [34]، و يرى " فليب كوتلر" أنه يمكن للمؤسسة أن تتميز من خلال المنتج، من خلال الخدمات المقدمة أو من خلال العاملين[35].

وبناء على هذه العناصر اقترح "بورتر" ثلاثة استراتجيات عامة للتنافس بغرض تحقيق أداء أفضل عن بقية المنافسين:

- ✓ **إستراتجية قيادة التكلفة:** للإنتاج بأقل تكلفة كلية ممكنة، وتسمح هذه الإستراتجية للمؤسسة بتحقيق أرباح مرتفعة عن المنافسين[36].
- ✓ **إستراتجية التمييز:** وهي موجهة لسوق كبيرة الحجم وتعتمد على عرض منتجات وخدمات مختلفة ومميزة عن المنتجين الآخرين، ويكون هذا التميز على أساس الجودة، العلامة أو الخدمة[37].

إستراتجية التركيز: تقوم على أساس التركيز على جزء محدد من السوق أو منطقة جغرافية صغيرة بدل تغطية السوق ككل للوصول إلى أفضل موقع فيه[38].

II.4.2- مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة:

يمكن قياس القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال عدة مؤشرات نذكر منها ما يلي:

أ- الربحية: تشكل الربحية مؤشّر لقياس القدرة التنافسية للمؤسسة، حيث يتم اتخاذ عدة قرارات على أساس الربحية، كالتخلي عن المشاريع ذات تكلفة عالية وربحية منخفضة، وزيادة الاستثمار في المشاريع ذات الربحية المرتفعة والتي تقل فيها التكلفة[39].

ب- الإنتاجية الكلية للعوامل: تعبّر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عن العلاقة بين المخرجات (الناتج) وجميع عناصر الإنتاج المستخدمة في الحصول عليها، وبالتالي فهي مقياس لنجاعة نظام إنتاجي معين.

ج- تكلفة الصنع: للوصول إلى منتجات ذات سعر منخفض، جودة فائقة ووقت توريد قصير مناسب لطلب السوق، يتطلب وجود ارتباط كبير بين عوامل التصنيع والمتمثلة في المواد الخام، العامل (الإنسان) والآلة المستخدمة في الإنتاج، لذلك يتطلب الأمر النظر إلى عناصر تكلفة الصنع[40].

د- الحصة من السوق: تعكس هذه الحصة نطاق أسواق المؤسسة إن كان التعامل قاصرا على الأسواق المحلية فقط أم يمتد إلى الأسواق الخارجية الدولية ومقدار هذا التعامل، فقد تكون المؤسسة في وضعية تحقق من خلالها الربحية المرغوب فيها ولها حصة كبيرة في السوق المحلية، ولكن على المستوى الدولي هذه المؤسسة غير تنافسية، وذلك لوجود قيود وعوائق على التجارة الدولية من طرف الدولة لحماية السوق المحلي[41].

III- منهجية الدراسة الميدانية

III.1- نموذج الدراسة

إن توضيح أبعاد مشكلة الدراسة كتحقيق أهدافها ، تتطلب بناء نموذج افتراضي (مقترح) يعكس طبيعة العلاقات بين المتغيرات المبحوثة فضلا عن توضيح أبعاد تلك المتغيرات وتأثيرها على عينة المؤسسات المدروسة؛ والمتغيرات أنواع عدة أهمها المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وعليه فإن نموذج دراستنا يكون وفقا للشكل التالي:

الشكل (01): نموذج الدراسة المقترح

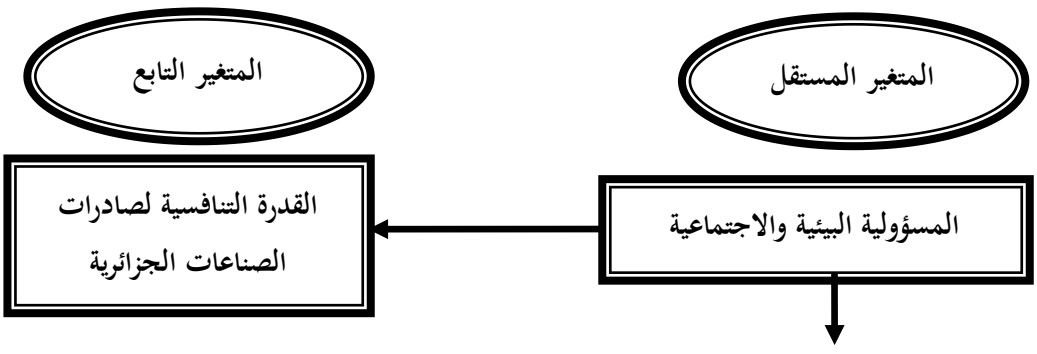

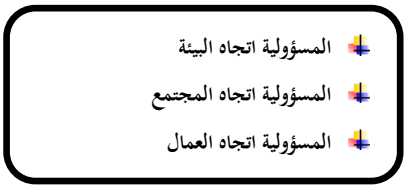

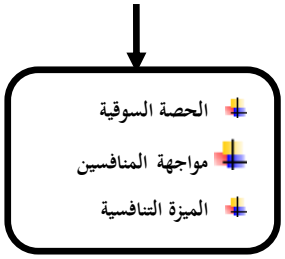

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

حيث قمنا بإجراء استبيان كأداة للدراسة وجهت لمدراء المؤسسات الصناعية. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي.

2.III– مجتمع الدراسة وحجم العينة

تكون مجتمع الدراسة من مدراء المؤسسات الصناعية الجزائرية والذي يزيد عددهم عن 97200 مؤسسة صناعية[42]، وعليه تم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها (100) مؤسسة، والجدول التالي يبين توزيع هذه العينة حسب متغيرات الدراسة:

جدول (01): وصف خصائص عينة الدراسة

عرض الخصائص التعريفية بمؤسسات الدراسة		التكرار	النسبة %
نشاط المؤسسة	**الصناعات الاستخراجية**	**34**	**34**
	الصناعات التحويلية	**66**	**66**
	المجموع	**100**	**100**
نوع المؤسسة	**مؤسسة عمومية**	**24**	**24**
	مؤسسة خاصة	**39**	**39**
	مؤسسة مختلطة	**37**	**37**
	المجموع	**100**	**100**
رأس مال المؤسسة	**أقل من 20 مليون**	**11**	**11**
	من 20 إلى 200 مليون	**23**	**23**
	من 200 مليون إلى 2 مليار	**23**	**23**
	أكثر من 2 مليار	**43**	**43**
	المجموع	**100**	**100**
حجم العمالة بالمؤسسة	**أقل من 49 عامل**	**–**	**–**
	من 50 إلى 250 عامل	**43**	**43**
	أكثر من 250 عامل	**57**	**57**
	المجموع	**100**	**100**
الدول التي تصدر إليها المؤسسة بكثرة	**الدول الأوروبية**	**58**	**58**
	الدول الأمريكية	**11**	**11**
	الدول النامية (عدا الدول العربية)	**12**	**12**
	الدول العربية	**19**	**19**
	المجموع	**100**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج spss.

ويلاحظ من الجدول المذكور أعلاه ما يلي:

- ✓ أن أغلبية مؤسسات الدراسة هم مؤسسات تحويلية بنسبة 66 **%**.
- ✓ أن هناك تنوعا في تركيبة مؤسسات الدراسة بين عمومية وخاصة ومختلطة، وأن أكبر نسبة هي للمؤسسات الخاصة بنسبة 39%.
- ✓ أن 43 مؤسسة من مؤسسات الدراسة يمثّلون ما نسبته 43% من إجمالي المؤسسات المدروسة رأس مالهم أكثر من 2 مليار وهم الفئة الأغلب.
- ✓ أن أغلب المؤسسات حجم العمالة فيها أكثر من 250 عامل أي ما نسبته 57% من إجمالي المؤسسات المدروسة.
- ✓ أن ما نسبته 58% من إجمالي مؤسسات الدراسة تصدّر وبكثرة إلى الدول الأوروبية وهي أعلى نسبة، وذلك في ضوء مسعى الحكومة الجزائرية للانضمام إلى منطقة التبادل الحر من خلال عقد اتفاقيات شراكة مع هذه الدول، مثل الشراكة الأورومتوسطية وغيرها...

III.3- ثبات أداة الدراسة:

من أجل استخراج معامل الثبات لأداة الدراسة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا من أجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات القائمة فبلغت 0.719 للمجال الكلي، وتشير هذه القيمة إلى أن القائمة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (02): نتائج معادلة كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة

الرقم	البيان	قيمة ألفا
1	المسؤولية البيئية والاجتماعية	0.669
2	القدرة التنافسية للصادرات	0.769
	المجموع الكلي	**0.719**

*دال إحصائيا عند مستوى دلالة اسمي 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss

IV- تحليل النتائج واختبار الفروض

IV.1- تحليل فقرات المسؤولية البيئية والاجتماعية

بعد حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية، تحصّلنا على النتائج الموضّحة في الجدول الآتي:

الجدول (03): الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لبعدي المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات الصناعية الجزائرية

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الترتيب
	مسؤولية المؤسسة اتجاه البيئة				
1	تتبع المؤسسة أساليب حديثة في تصميم المنتجات بطريقة تكفل تقليل المخلفات.	0.620	3.20	**متوسطة**	05

2	تعد حماية البيئة من أهم مرتكزات قيم الإدارة وثقافة المؤسسة بشكل عام.	0.530	3.91	**مرتفعة**	03
3	تساهم المؤسسة مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على نظافة البيئة.	0.770	4.24	**مرتفعة**	01
4	تستخدم المؤسسة تقنيات حديثة لتجنب مسببات تلوث التربة والماء والهواء.	0.520	3.99	**مرتفعة**	02
5	لدى المؤسسة خطة للطوارئ في حال حدوث كوارث بيئية.	0.940	3.52	**مرتفعة**	04
	الدرجة الكلية	0.680	3.77	**مرتفعة**	01
	مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع				
6	تتوافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع الذي تتعامل معه	1.520	3.26	**متوسطة**	02
7	تساهم المؤسسة في معالجة مشكلة البطالة في البلاد	1.860	2.82	**منخفضة**	05
8	تساهم الشركة في انجاز المشروعات الأساسية للمجتمع من مدارس وطرق ومستشفيات وبرامج إسكان وغيرها	1.600	3.00	**متوسطة**	04
9	تقوم المؤسسة بالتعرّف على التهديدات التي تمس المؤسسة في المجال الاجتماعي والقيام بتقدير الآثار السلبية التي تترتب عليها	0.251	3.51	**مرتفعة**	01
10	تولي المؤسسة اهتمام بأفراد المجتمع عند استعمالهم لمنتجاتها حتى لا تتسبب بإلحاق الضرر بهم	1.123	3.01	**متوسطة**	03
	الدرجة الكلية	1.270	3.12	**متوسطة**	03
	مسؤولية المؤسسة اتجاه العمال				
11	تسعى المؤسسة إلى توفير مناخ ملائم للعمال خاصة ظروف العمل والصحة والسلامة المهنية	0.652	3.02	**متوسطة**	02
12	تعتمد المؤسسة على نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية مطابق للمواصفات القياسية العالمية	1.140	2.99	**متوسطة**	03
13	تقوم المؤسسة بإبرام جلسات تشاور وحوار مع العمال حول النتائج بغرض تحقيق معاملة عادلة بين العمال	0.369	3.69	**مرتفعة**	01
14	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن النتائج المتحصّل عليها إلى كل عمال المؤسسة	0.362	2.82	**منخفضة**	04

الدرجة الكلية	0.630	3.13	**متوسطة**	02
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss				

بالنظر إلى معطيات الجدول السابق الذي يتعلق بمدى تبني المؤسسات الصناعية الجزائرية لبعدي المسؤولية البيئية والاجتماعية، يظهر أن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة كانت عالية ومتقاربة ويتبين من الجدول أن المؤسسات الصناعية الجزائرية تولي اهتماما أكبر لبعد المسؤولية البيئية، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا البعد (3.77) بانحراف معياري (0.680) وبدرجة عالية، ثم يأتي في المرتبة الثانية مسؤولية المؤسسة اتجاه العمال حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.13) بانحراف معياري (0.630) وبدرجة متوسطة، ثم تبعه في المرتبة الثالثة بعد مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.12) بانحراف معياري (1.270) وبدرجة متوسطة.

إن هذه النتيجة تؤكد على أن المؤسسات الصناعية الجزائرية حريصة على التزامها اتجاه البيئة ونرجع ذلك إلى كون أن المؤسسات الصناعية الجزائرية تولي أهمية لتطبيق مختلف المعايير البيئية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، بينما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه العمال والمجتمع تبقى متوسطة ونرجع ذلك إلى أن المؤسسات الصناعية الجزائرية حديثة العهد في تطبيق مختلف المعايير الاجتماعية في نشاطها.

IV.2- تحليل فقرات القدرة التنافسية للصادرات:

بعد حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتنافسية صادرات المؤسسات الجزائرية، تحصّلنا على النتائج الموضّحة في الجدول الآتي:

الجدول (04): الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي لتنافسية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الترتيب
15	تؤمن المؤسسة بأن منتجاتها يجب أن تكون فريدة ومتميزة وذات تكاليف مقبولة	1.080	3.05	**متوسطة**	08
16	تسعى المؤسسة إلى توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو وأرباح مرتفعة ومستدامة	1.021	4.12	**مرتفعة**	01
17	تعتبر منتجات المؤسسة ذات جودة عالية مقارنة بمنتجات المؤسسات المنافسة المحلية والأجنبية	0.526	3.11	**متوسطة**	06
18	تمتلك المؤسسة قدرات تنافسية (خدمات ما بعد البيع، قنوات التوزيع...) تمكنها من البقاء في الأسواق المحلية والدولية	0.368	2.99	**متوسطة**	10
19	تسعى المؤسسة إلى الاستمرارية والبقاء في الأسواق من خلال خلق ميزة تنافسية مستدامة	1.025	3.90	**مرتفعة**	02
20	تتأثر تنافسية مؤسستكم نتيجة تضمين التكاليف البيئية على سعر بيع منتجاتكم	1.369	2.97	**متوسطة**	11
21	تعتبر المعايير البيئية المفروضة لها تأثير مقيد على صادرات مؤسستكم	0.842	3.65	**مرتفعة**	03

22	تسعى المؤسسة لتبني خطة مستقبلية لمواجهة التشدد في المعايير البيئية المفروضة من الدول الأوروبية بهدف زيادة تنافسية منتجاتها محليا ودوليا	1.178	3.15	**متوسطة**	05
23	ساعد تحديد موقع المؤسسة في السوق مقارنة بالمنافسين على استغلال الثغرات الموجودة في السوق وتزايد عدد المنتجات البديلة	0.710	3.23	**متوسطة**	04
24	تقوم المؤسسة بتنويع المنتجات المصنعة استجابة للتغير في مستويات الطلب	0.890	3.01	**متوسطة**	09
25	تعمل المؤسسة على تحقيق الجودة والنوعية في تصنيع المنتجات وبالمواصفات المطلوبة	1.110	3.10	**متوسطة**	07
محور القدرة التنافسية		0.921	3.30	**مرتفعة**	

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الفقرة رقم (16) جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي بها (4.12) وبانحراف معياري (1.021)، مما يدل على أن المؤسسات تسعى إلى توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو وأرباح مرتفعة ومستدامة، كما أن الفقرة رقم (19) جاءت في المرتبة الثانية من حيث الموافقة وعليه فإن المؤسسات تسعى إلى الاستمرارية والبقاء في الأسواق من خلال خلق ميزة تنافسية مستدامة، وانطلاقا من النتائج الواردة بالجدول أعلاه اتجاه أغلبية أفراد عينة الدراسة من إطارات حول القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية كان **مرتفع**، وهذا ما تعكسه قيمة المتوسط الحسابي وبانحراف معياري (0.921).

IV.3– النتائج المتعلقة بفروض الدراسة

IV.3.1– اختبار الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لم سؤولية المؤسسة اتجاه البيئة على القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية عند مستوى لدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (05) :إختبار الفرضية الأولى

المتغير المستقل / المتغير التابع	مسؤولية المؤسسة اتجاه البيئة		
	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة	العينة
القدرة التنافسية	0.665	0.000	100

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات **SPSS**.

من خلال الجدول رقم (05) نجد أن قيمة معامل الارتباط (**R=0.665**)، حيث بلغت قوة العلاقة بين المتغيرين **66.50** % وهي قيمة قوية تدل على قوة الارتباط بين مسؤولية المؤسسة اتجاه البيئة والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية، كما أن مستوى الدلالة المحسوبة قدر بـ (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة **H1** وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمسؤولية المؤسسة اتجاه البيئة والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية

IV.3.2– اختبار الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (06) :إختبار الفرضية الثانية

المتغير المستقل / المتغير التابع	مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع		
	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة	العينة

القدرة التنافسية	0.107	0.000	100

من خلال الجدول رقم (06) نجد أن قيمة معامل الارتباط (R=0.225)، حيث بلغت قوة العلاقة بين المتغيرين 10.70 % وهي قيمة ضعيفة تدل على ضعف الارتباط بين مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية، كما أن مستوى الدلالة المحسوبة قدر ب(0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H1 وهذا يعني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية لكن تأثير ضعيف جدا.

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS.

2.3.IV– اختبار الفرضية الثا لثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمسؤولية المؤسسة اتجاه العمال والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول (07) :إختبار الفرضية الثانية

المتغير المستقل / المتغير التابع	مسؤولية البيئة اتجاه العمال		
	معامل الإرتباط	**مستوى الدلالة**	**العينة**
القدرة التنافسية	0.225	0.060	100

المصدر: من إعداد الباحث على ضوء مخرجات SPSS

من خلال الجدول نجد أن قي.مة معامل الارتباط (R=0.107)، حيث بلغت قوة العلاقة بين المتغيرين 22.50 % وهي قيمة ضعيفة جدا تدل على ضعف الارتباط مسؤولية المؤسسة اتجاه العمال والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية، كما أن مستوى الدلالة المحسوبة قدر ب(0.060) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 وهذا يعني عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين مسؤولية المؤسسة اتجاه العمال والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية، وحتى إن وجد التأثير (في حالة الاعتماد على مستوى د لالة أكبر) فهو متوسط نظرا لقيمة معامل الارتباط.

V– النتائج والتوصيات

لقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج التي بينت أثر تبني المؤسسات الصناعية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية على القدرة التنافسية لصادراتها، وفيما يلي عرض لأهم النتائج مع مناقشتها:

اتضح من خلال نتائج الدراسة أن هناك اهتماما متزايدا من قبل المؤسسات الصناعية الجزائرية لمسؤوليتها إتجاه البيئة وهذا ما أفصحت عنه نتائج الدراسة التي بينت تقارب المتوسطات الحسابية لايجابات المستقصين حيث تبين أن المتوسط الحسابي لبعد المسؤولية البيئية للمؤسسة بلغ (3.77) بانحراف معياري (0.680) وبدرجة عالية. وقد بيّنت هذه النتيجة أن المؤسسات الصناعية الجزائرية تولي أهمية لمسؤولية البيئية من أجل تحقيق تنمية مستدامة من خلال المبادرات التي تتخذها هذه المؤسسات من أجل إدماج مختلف المعايير البيئية حيث تساهم المؤسسة مع الجهات ذات العلاقة في المحافظة على نظافة البيئة مع استخدام تقنيات حديثة لتجنب مسببات تلوث التربة والماء والهواء، هذا ما ساهم في تحسين القدرة التنافسية لصادراتها.

أما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، اتضح من خلال نتائج الدراسة أن مسؤولية المؤسسة اتجاه العمال كانت متوسطة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.13) بانحراف معياري (0.630)، ثم تبعه محور مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع حيث بلغت

قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.12) بانحراف معياري (1.270) وبدرجة متوسطة. وذلك يرجع إلى أن المؤسسات الصناعية الجزائرية حديثة العهد في تطبيق مختلف المعايير الاجتماعية في نشاطها ، هذا ما أدى إلى أن المسؤولية الاجتماعية تساهم بدرجة أقل في تحسين القدرة التنافسية لصادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية.

وفي ضوء الدراسة الميدانية وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فإن الباحث يتقدم بعدد من التوصيات فيما يلي:

- لابد من مضاعفة الاهتمام من قبل المؤسسات الصناعية الجزائرية لمسؤوليتها الاجتماعية لا سيما في ظل تنامي متطلبات وحاجات المجتمع المحلي من جهة، والمسؤوليات الأخرى التي أصبحت تشكل إلتزاما أخلاقيا وقانونيا يقع على عاتق المؤسسات من جهة أخرى، من خلال التنويع في طرق وأساليب الانتاج مع مراعاة الجودة لمختلف منتجاتها؛
- ضرورة بلورة رؤى واضحة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، فضلا عن إدراجها ضمن أهدافها الاستراتيجية، وكذلك تحديد ميزانية تخصص للانفاق على مجالات المسؤولية الاجتماعية المختلفة مع الافصاح عنها؛
- وضع استراتيجية متكاملة من السياسات الاقتصادية والبيئية لزيادة القدرة التنافسية لصادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية ترتكز على تنمية الصناعة التحويلية الكثيفة العمالة ودعمها بالمزايا التنافسية؛
- يتطلب من المؤسسات الصناعية الجزائرية بناء نظام تقييم متقدم، وذلك للاعتماد عليه في تقييم أدائها المتعلق بأنشطة المسؤوليات الاجتماعية بشكل دوري، الأمر الذي سيعزز لديها إمكانية التحسين المستمر في التزاماتها الاجتماعية؛
- نشر وزيادة الوعي البيئي وخلق مناخ يشجع الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة والامتثال للمعايير والاشتراطات البيئية؛
- إنشاء قسم متخصص يعنى بإدارة المسؤولية الاجتماعية والقدرة التنافسية لا سيما في ظل احتدام حدّة التنافس بين المؤسسات الصناعية فيما يخص أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وما يمكن أن يؤثر ذلك على القدرة التنافسية، ويزيد من فرص التميّز.

– الإحالات والمراجع :

[1]– دوجلاس موسشيت (2000)، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، ط1، القاهرة، مصر: الدار الدولية للاستشارات الثقافية، ص 13.

[2] - Beat Burgenmeier (2005), **Economie de dévloppement durable,** 2eme Ed, Bruxelles : ....., P 38.

[3]– محمد مصطفى محمد الخياط (2013)، **أبعاد التنمية المستدامة**، مجلة كهرباء العرب (19)، عمان، الأردن: الاتحاد العربي للكهرباء، ص 100.

[4]– محمد عبد الكريم ومحمد عزت محمد إبراهيم غزلان (2000)، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، مصر: دار المعرفة الجامعية، ص 295.

[5]– عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط (2007)، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، ط1، عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ص 25.

[6]– منور أوسرير وبوذريع صليحة (2010، ماي)، **موارد الطاقة المتجددة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية المستدامة: الواقع والآفاق** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية –حالة الجزائر–، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، ص 56.

[7] - Corinne Gendron (2006), **Le developpement durable comme compromise**, Qubec, Canada : Publications de l'université, P 166.

[8]– محمد عبد البديع (2006)، **الاقتصاد البيئي والتنمية**، القاهرة، مصر: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ص 322.

[9]– عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص 28–29.

[10]– سعاد رزاي (2008)، **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 52.

[11]– ياسمينة زرنوح (2007)، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية** ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 129.

[12]– الحسن عبد الموجود إبراهيم (2006)، **التنمية وحقوق الانسان**، الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي، ص 221.

[13]– خالد مصطفى قاسم (2010)، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط2، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، ص 29–31.

[14]– منير نوري (2006، جوان)، **تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، ص 08.

[15]– جميل طاهر (1997، ديسمبر)، **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات** ، سلسلة أوراق عمل المعهد العربي للتخطيط (01)، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ص 03.

[16]– وزارة الشؤون البلدية والقروية (2005)، **دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط**، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 04.

[17]– هديات خديجة بن طيب ولطيفة بنيوت (2008، أفريل)، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 276.

[18]– عبد السلام مخلوفي وسفيان بن عبد العزيز (2012، نوفمبر)، **إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 53.

[19]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2005)، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ص 03.

[20]– سفيان ساسي (2013، يونيو)، **المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية: حالة الجزائر**، مجلة جيل حقوق الانسان (02)، طرابلس، لبنان: مركز جيل البحث العلمي، ص 15.

[21]– المرجع نفسه، ص 16.

[22]– الطاهر خامرة (2007)، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سونطراك** ، (رسالة ماجيستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 81.

[23]– الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2004)، **كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة** ، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ص 28.

[24] - Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée (2007), **La responsabilité d'entreprise Social**, Paris, France : éditions la découverte, P 23.

[25]– عبد الرزاق مولاي لخضر وحسين شنيني (2011، نوفمبر)، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات** ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميّز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 453.

[26]– فتحية بن حاج جيلالي مغراوة (2016)، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة لدول عربية** –، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص 22.

[27]– طاهر محسن الغالبي وصالح مهدي العامري (2005)، **المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع**، عمان، الاردن: دار وائل للنشر، ص81–101.

[28]– خالد بن يوسف برقاوي (1429هـ)، **اراء الشباب الجامعي حول المسؤولية الاجتماعية: دراسة استطلاعية لآراء طلاب وطالبات جامعة ام القرى بمكة المكرمة**، ورقة مقدمة إلى الملتقى السنوي لمراكز الاحياء بمكة المكرمة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص ص 11–12.

[29]– عبد السلام أبو قحف (2004)، **سياسات واستراتجيات الأعمال**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، ص22

[30]– فريد النجار (2000)، **المنافسة و الترويج التطبيقي**، الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، ص 11

[31]– محمد عدنان وديع (2003، ديسمبر)، **القدرة التنافسية و قياسها**، سلسلة جسر التنمية (24)، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ص 10.

[32]– محمد صالح الحناوي وأخرون (1999)، **مقدمة في إدارة الأعمال و المال**، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، ص 28.

[33]– دادي عدون ناصر (2003)، **الإدارة و التخطيط الاستراتيجي**، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ص 08.

[34]– نبيل مرسي خليل (1998)، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، ص 85.

[35]– المرجع نفسه، ص 86.

[36] - Michel Wissler (1998), **Qualité et compétitivité des entreprises du diagnostic aux actions de progrés**, 2ed, Paris, France : ECONOMICA, p 24

[37]– توماس وهلين ودافيد هنجر (1999)، **الإدارة الاستراتيجية**، ترجمة محمود عبد الحميد مرسي وزهير نعيم الصباغ، القاهرة، مصر: معهد الإدارة العامة، ص 296.

[38]– عبد السلام أبو قحف (2002)، **الدعائم الأساسية و مقومات النجاح "التجربة اليابانية في الإدارة و التنظيم**، مصر: دار الإسكندرية للكتاب، ص 55.

[39]– براهمية إبراهيم (2011)، **تدنية التكاليف كأسلوب هام لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية :دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (05)، ص 102.

[40]– دويس محمد الطيب (2005)، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر**، (مذكرة ماجيستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص10.

[41]– براهمية إبراهيم (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[42]– حسب نتائج الإحصاء الاقتصادي الوطني التي أعلن عنها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) سنة 2012.